

سلسلة

المحسني

في

سوق الأوراق المالية

للصف الثالث التجاري

إعداد

أ / محسن الشريف

01005266156 - 01115686930



" المؤسسات المالية الوسيطة "

ماهية المؤسسات المالية :

تؤدي المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية وبنوك الادخار والاتحادات الائتمانية وشركات التأمين وشركات الاستثمار دوراً هاماً في تحويل الأموال من مقدمي الأموال إلى مستخدمي الأموال وهم الذين لديهم حاجة إلى الأموال وتحويل الأموال من المقرضين إلى المقترضين .

أولاً : الخدمات التي يقدمها النظام المالي :

- ١ - الائتمان : يمول الاستثمارات الرأسمالية مثل أعمال الإنشاء والبناء وشراء العدد والآلات .
- ٢ - الدفع : يوفر أنظمة مختلفة للدفع مثل النقدية والحسابات الجارية و يوفر آلية الإيداع والسحب الإلكتروني .
- ٣ - توفير النقود : يقوم من خلال وظيفة الائتمان والدفع بتوفير النقود ، حيث تعتبر الأموال وسيلة للتبادل ،
- ٤ - الادخار : يشجع النظام المالي على الادخار وتدقيق الأموال إلى الاستثمارات المختلفة .

ثانياً : دور المؤسسات المالية كوسيط مالي :

أن الوظيفة الأساسية للنظام المالي هي تدقيق الأموال من المقرضين إلى المقترضين وهذا أن يتم بطريق مباشر أو غير مباشر .
المؤسسات المالية الوسيطة : - ويمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى :

- ١ - المؤسسات الإيداعية .
- ٢ - المؤسسات الاستثمارية .
- ٣ - المؤسسات التعاقدية .
- ٤ - مؤسسات سوق الأوراق المالية .

أولاً : المؤسسات الإيداعية :

وهي المؤسسات المالية الوسيطة التي تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات وتقدم قروضاً لطالبيها ، كما أنها تقترض من الغير ، وتنقسم المؤسسات الإيداعية إلى :

- ١ - البنوك التجارية
- ٢ - بنوك الادخار المشتركة
- ٣ - مؤسسات الادخار والاقتراض
- ٤ - اتحادات الائتمان :

١ (البنوك التجارية) :

هي المؤسسات المالية التي تعنى الموارد المالية من خلال إصدار التزامات على نفسها تتخذ شكل الودائع الشيكية والودائع الآجلة وودائع الادخار ، وتقدم قروضاً للمستهلكين ، وقروض عقارية وتشتري أوراقاً مالية حكومية .
هي الأكثر أهمية بين البنوك ذلك لأنها البنوك الوحيدة التي تؤثر في العرض النقدي زيادة ونقصاناً ،
وظائف البنوك التجارية :

- ١ - فتح الحسابات وقبول الودائع من الغير .
- ٢ - تمويل التجارة الخارجية .
- ٣ - خلق النقود (الودائع) وهذه الوظيفة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها .
- ٤ - تقديم القروض والتسهيلات القصيرة الأجل التي لا يتجاوز أجلها عاماً واحداً أو يزيد قليلاً
- ٥ - خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الأذنية) التي لا يزيد أجلها عادة عن ستة شهور .
- ٦ - بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لحسابها ، وأيضاً لحساب عملائها .

خدمات أمناء الاستثمار :

- ١ - سداد الالتزامات الدورية للعملاء .
- ٢ - إقامة المعارض السلعية داخلية وخارجية .
- ٤ - ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات .
- ٤ - القيام بوظيفة الوكيل الممثل للعميل .

خدمات النفع العام :

- ١ - تأجير خزائن الأمانات .
- ٢ - تحصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء وسداد ديونهم .

٢ - مؤسسات الادخار والاقتراض :

هي مؤسسات تقوم بتعبئة الموارد المالية أساساً من الودائع الادخارية والشيكية ، وتستخدم في تقديم القروض العقارية .

٣ - بنوك الادخار المشتركة :

هي بنوك تعتمد على الودائع في الحصول على الموارد وتستخدم تلك الموارد في تقديم قروض عقارية ،

٤ - اتحادات الائتمان :

هي عبارة عن مؤسسات اقتراض تعاونية صغيرة جداً ومنظمة حول مجموعة اجتماعية معينة ، وتقدم قروض استهلاكية .

ثانياً : المؤسسات الاستثمارية :

– ويتكون هذا النوع من المؤسسات المالية والوسيطه من شركات التمويل والصناديق المشتركة لسوق النقدي ومنها : –

١ – شركات التمويل :

– تقوم هذه الشركات ببيع أوراق تجارية وإصدار أسهم وسندات ، وتقديم قروض إلى المستهلكين لشراء أثاث و سلع معمرة .

٢ – الصناديق المشتركة :

– وتقوم هذه المؤسسات ببيع أسهم إلى كثير من الأفراد واستخدام مواردها في شراء محفظة متنوعة من الأسهم والسندات .

٣ – الصناديق المشتركة لسوق النقد :

– وتمثل احد المؤسسات المالية الحديثة نسبياً ، ولها خصائص الصناديق المشتركة ولكن لها وظائف المؤسسات الإيداعية إلى حد معين ، وهي تبيع أسهم كالصناديق المشتركة لكي تعبئ الموارد ، وتستخدم الموارد المعبأة في شراء أدوات السوق النقدي .

ثالثاً : المؤسسات التعاقدية :

– وتتكون المؤسسات التعاقدية من شركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وهي مؤسسات مالية وسيطة تجمع مواردها على فترات دورية وعلى أساس تعاقدية وتستطيع التنبؤ بدرجة معقولة من الدقة بمقدار ما ستدفعه من موارد .

أولاً : شركات التأمين :

-- مفهوم التأمين :

– يعرف التأمين : – بأنه عقد يلتزم به المؤمن (شركة التأمين) وبمقتضاه يؤدي إلى المؤمن له (طالب التأمين) أو المستفيد مبلغاً من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك نظير قسط أو أية مدفوعات مالية أخرى .

العناصر والأركان الرئيسية للعملية التأمينية :

١ – عقد التأمين : – يتضمن كافة العناصر الرئيسية في العملية التأمينية من مؤمن له (أو المستفيد) وبالطبع المؤمن (شركة التأمين) وقسط التأمين وفترة التأمين ومبلغ التأمين المتفق عليه .

٢ – وثيقة التأمين : – وهي الصك الذي يتم فيه إثبات بيانات التعاقد والشروط التي تم الاتفاق عليها وكافة ما يتعلق بالعملية التأمينية والوارد بالعقد .

٣ – المؤمن : – وهو شركة التأمين التي تتلقى الأقساط وتلتزم بدفع التعويض عند تحقق وقوع الخطر المؤمن منه .

٤ – المؤمن له (صاحب وثيقة التأمين) : – وهو الشخص (أو المنظمة) الذي يقوم بالتعاقد مع شركة التأمين ويقوم بدفع الأقساط الدورية لها .

٥ – المستفيد : – وهو الشخص (أو المنظمة) الذي يستحق مبلغ التعويض عن الخسائر الناتجة من وقوع الخطر المؤمن منه ،

٦ – مبلغ التأمين : ويمثل قيمة مبلغ التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده .

٧ – فترة التأمين : وهي الفترة التي يسرى خلالها عقد التأمين وينتهي بانتهائها .

أنواع التأمين : ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين :

١ – التأمينات العامة والحياة :

أ – التأمينات العامة وتشمل :

١- التأمين على الممتلكات ضد السرقة أو الحريق أو الفيضانات أو الزلازل .

٢- التأمين على كل من السيارات ضد الحوادث والسرقات .

– المسؤولية المدنية : – ويقصد بها تأمين الأفراد والمنشآت ضد الخسائر المالية المترتبة على المسؤولية القانونية نتيجة قيام المؤمن عليه بتصرفات تلحق أضراراً بالغير كتأمين المسئوليات المرتبطة باستخدام السيارات .

ب- التأمين على الحياة : – وهو التأمين ضد المخاطر المالية الناتجة عن وقوع أحداث معينة كالوفاة أو العجز أو المرض مثل .

– خطر الوفاة والصعوبات المالية التي تنشأ للأسرة نتيجة لوفاة عائلها ، وتسمى وثائق التأمين على الحياة .

– المجموعة الثانية تغطي خطر الحياة بعد سن معين وهي في مجملها تغطي المخاطر المالية الناتجة عن التقاعد .

– المجموعة الثالثة فهي تغطي مجموعة من أخطار الحياة والوفاة وتقوم على أساس دمج المجموعة الأولى الثانية .

– وتقوم المجموعة الرابعة بتغطية الأخطار المالية الناجمة عن المرض والحوادث .

– أما المجموعة الأخيرة فتلبى احتياجات خاصة للمؤمن عليهم كالرغبة في الحصول على مبلغ معين في تاريخ معين

إعادة التأمين :

– ويقصد بذلك قيام شركة التأمين بتوزيع الخطر موضوع التأمين فى حالة كبر حجمه على عدة مؤمنين بدلاً من تركيزه لديها وتدفع شركة التأمين للشركات الأخرى التى تقبل إعادة التأمين لدى شركة إعادة التأمين قدراً من القسط الذى حصلت عليه من المؤمن له بنسبه الحصة التى يتم إعادة تأمينها لديه ،
مصادر الأموال واستخداماتها فى شركات التأمين :

أ- مصادر الأموال :

أ- حقوق المساهمين (حقوق الملكية) : والمتمثلة فى كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة .
ب- المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق) : وهى تشكل النسبة الغالبة من مصادر تمويل شركات التأمين وهى المصادر التى تتدفق من خلال ممارسة الشركة لنشاطها سواء فى مجال التأمينات العامة أو تأمينات الحياة .

ب- استخدامات الأموال :

ويطلق على هذه الاستخدامات لفظ الاستثمارات ويلاحظ بالنسبة لاستخدامات الأموال فى شركات التأمين ما يلى :
١ - توجه شركات التأمين الجزء الأكبر من مصادر أموالها المتاحة إلى الاستثمارات طويلة الأجل
٢ - تمثل الأصول الثابتة المتعلقة بالتشغيل نسبة ضئيلة من جملة الأصول الخاصة بشركة التأمين .

رابعاً : مؤسسات سوق الأوراق المالية :

– سوق الأوراق المالية هو السوق الذى يتم فيه إصدار وتداول الأسهم والسندات وحتى يعمل هذا السوق بصورة كفؤة فإنه يستدعى توفر عدة مؤسسات مالية وسيطة تشتمل على سماسرة الأوراق المالية والتجار وبنوك الاستثمار والبورصات المنظمة .
مؤسسات سوق الأوراق المالية :

أ (بنوك الاستثمار) :

– هى بنوك تقوم ببيع الأوراق المالية من خلال تقديم النصيحة للشركة بشأن إصدار الأسهم أو السندات .

أهم وظائف بنوك الاستثمار :

- ١ - التعامل فى الأوراق المالية : حيث تقوم بنوك الاستثمار بشراء الأوراق المالية المصدرة لإعادة بيعها لصغار المستثمرين .
- ٢ - القيام بوظيفة بيوت السمسة : حيث تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية فى الأسواق الثانوية نيابة عن العملاء .
- ٣ - القيام بوظيفة وكيل المكتتبين : حيث تقوم بتسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير التمويل طويل الأجل للشركات .
- ٤ - القيام بوظيفة صانع السوق ويؤدى فى ذلك مهام على درجة كبيرة من الأهمية للسوق المالى يكمن أهمها فى :

ب- السماسرة وتجار الأوراق المالية :

– السماسرة : هو وسيط فى سوق الأوراق المالية ويعمل كوكيل للمستثمرين المالىين عند شراء أو بيع الأوراق المالية .
شركات تجارة الأوراق المالية :-

- ١ - شركات ترويج و ضمان الاكتتاب فى الأوراق المالية : - ويتركز مجال نشاطها فى ضمان تلقى الاكتتاب فى الأوراق المالية التى تصدرها الشركات والمنظمات الأخرى والترويج والتسويق لتلك الأوراق وتغطية الاكتتاب فيها
- ٢ - شركات رأس المال المخاطر :

– وتقوم هذه الشركات بعدة أنشطة استثمارية تتسم بارتفاع درجة المخاطر المتوقعة منها .

٣ - شركات توريق الحقوق المالية :- ويمكن عن طريقها تحويل الحقوق المالية الغير قابلة للتداول والمضمونة بأصول مثل ديون الجهاز المصرفى إلى منشأة متخصصة ذات غرض خاص بهدف إصدار أوراق مالية جديدة .
الخدمات التى تقدمها المؤسسات المالية على مستوى النظام المالى أو الاقتصاد ككل :

- ١ - التأثير فى السياسة النقدية
- ٢ - تخصيص الائتمان
- ٣ - تحويل الثروات
- ٤ - خدمات الدفع

أسباب النمو فى الاستثمارات الأجنبية فى الأسواق المالية

- ١ - زيادة المدخرات فى الدول الأجنبية ، فمثلاً الاتحاد الأوروبى يستثمر فى أسواق المال الأمريكية .
- ٢ - يتجه المستثمرون فى الدول المختلفة إلى الأسواق الأجنبية الأخرى للاستفادة من الفرص الاستثمارية الأفضل .
- ٣ - إتاحة المعلومات عن الأسواق والاستثمارات الأجنبية من خلال شبكة المعلومات (الإنترنت) .
- ٤ - إتاحة بعض المؤسسات المالية مثل صناديق الاستثمار الفرصة للمستثمرين للاستثمار فى الأوراق الأجنبية المتقدمة .
- ٥ - تخفيف القيود والقواعد فى الكثير من الدول الأجنبية ، أدت إلى جذب الكثير من المستثمرين إلى هذه الأسواق الأجنبية .

المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المالية :

١ - مخاطر سعر الفائدة :

– وهو التغير في قيمة الأصل المالى مع التغير فى سعر الفائدة ونتيجة لعدم مطابقة آجال الأصول مع آجال الخصوم.

٢ - مخاطر سعر الصرف:

– وهى التغيرات فى قيمة الأصول والخصوم الخارجية أو الأجنبية الناتجة من التغير فى أسعار الصرف.

٣ - مخاطر السوق :

– وهى المخاطر التى تؤثر على قيمة الأصول والخصوم ، والناتجة من التغيرات فى كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف .

٤ - مخاطر الائتمان :

وهى المخاطر الناتجة من تعذر الحصول كلياً أو جزئياً على التدفقات النقدية التى يجب الحصول عليها مقابل الأموال .

٥ - مخاطر السيولة :

– وهى المخاطر الناتجة عن الحاجة السريعة إلى النقدية والتى قد تؤدى بالمؤسسات المالية إلى تحويل أصولها إلى نقدية .

٦ - مخاطر خارج الميزانية : – وهى المخاطر التى تنتج من التعاقدات التى يتم التعاقد عليها مستقبلياً ولم تنفذ بعد.

٧ - مخاطر التكنولوجى : – وهى المخاطر التى تنتج من عدم تحقيق التكنولوجى المستخدم العوائد المتوقعة منه.

٨ - مخاطر العمليات :

– وهى المخاطر الناتجة من فشل التكنولوجى المستخدم والأنظمة المساعدة وعدم إدارة العمليات بكفاءة.

٩ - المخاطر الأجنبية :

– وهى المخاطر التى تنتج من تعذر الحصول على المستحقات من المقترضين الأجانب بسبب تدخل الحكومات الأجنبية .

١٠ - مخاطر الإفلاس :

– وهى المخاطر التى تتعرض لها المؤسسة المالية عندما يصبح رأس مالها غير كافى لتغطية النقص المفاجئ فى قيمة أصولها.

البنوك العقارية : – هى التى تخصص فى تمويل الاستثمارات العقارية طويلة الأجل لذلك لا تعتمد هذه البنوك على الودائع كمصدر لأموالها وإنما تعتمد على ما تخصصه لها الدولة أو ما تصدره من سندات عقارية أو من قروض طويلة الأجل

بورصة الأوراق المالية

البورصة : – هي شخصية اعتبارية عامة تتولى إدارة أموالها ولها اهلية التقاضي .

أنواع البورصات : ١ - البورصات الأمريكية. ٢ - البورصات الأوروبية. ٣ - البورصات الآسيوية.

مفهوم بورصة الأوراق المالية :

– هى سوق تتداول فيه الأوراق المالية بأشكالها المختلفة (تقليدى_ غير التقليدى) وهى توفر المكان والأدوات والوسائل التى تمكن الشركات والسماسرة والوسطاء والأفراد من تحقيق رغباتهم .

مقاييس فاعلية البورصة :

١ - مقاييس السرعة الفائقة التى تتم بها المعاملات .

٢ - مقاييس الدقة والصحة وعدم حدوث الخطأ أو السماح لاحتمالاته أن تظهر .

٣ - مقاييس الفاعلية فى رصد وتسجيل ونشر وإتاحة البيانات والمعلومات بشكل فوري وسريع.

– وتهدف البورصات إلى تحقيق دور أساسى ورئيسى فى النشاط الاقتصادى من خلال ما تقوم به من المساعدة فى تعبئة الفائض الاقتصادى وإعادة تحريكه وتوظيفه .

أهمية البورصة :

١ – تعمل على تشجيع حاجات ورغبات المتعاملين . ٢ - تعمل على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض .

٣ - إتاحة الحرية الكاملة وتوفير العلانية الكاملة والشفافية الواضحة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات .

٤ - تعمل البورصة على ضمان حقوق المتعاملين جميعاً وبما يكفل حماية ووقاية أى منهم من التيارات الضارة بمصالحهم

٥ - البورصة أداة إشباع للمستثمر الصغير الذى لا يقدر على إنشاء المشروعات لصغر ما يملكه من رأسمال ،

شروط قيام البورصة بدورها المتميز فى سوق الأوراق المالية :

١ - مناخ استثمارى مستقر فى إطار توزيع عادل للثروات.

٢ - الانفتاح على الأسواق الدولية

٣ - وعى اقتصادى ومالى ، ٤ - نوادى الاستثمار التى تساعد على نشر الوعى الاقتصادى والمالى

٥ - أدوات تقليدية ومستحدثة (أسهم بأنواعها وسندات بأنواعها)

٦ - مكاتب متخصصة فى الإدارة الحديثة لمحافظ الأوراق المالية.

وجدير بالذكر أيضاً أن قيام أسواق الأوراق المالية يتطلب توافر شرطين أساسيين هما :

- ١- بوافر الملكية الخاصة لهذه الأوراق للمستثمرين سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو اعتباريين
 - ٢- ضمان حرية التصرف في هذه الأوراق المالية بالبيع.
- وظائف أسواق الأوراق المالية : (الوظائف الاقتصادية للبورصة) .

- ١- التخصيص الأمثل للموارد .
 - ٢- كفاءة التشغيل .
 - ٣- تكلفة عنصر السيولة :
 - ٤- توفير المعلومات والاستجابة الفورية لأى أحداث جديدة :
 - ٥- تحدى أسعار (تسعير) الأصول المالية :
 - ٦- نقل وتحويل الخطر .
- كفاءة التشغيل :** قدرة السوق علي تحويل الأموال والموارد لمن يحتاجون إليها بأقل قدر من التكلفة .
- التخصيص الأمثل للموارد :** تخصيص الموارد النادرة بطريقة مثلي علي كل الأنشطة الاستثمارية .
- التخصيص الأمثل للموارد إقتصادياً :** يعني أن العائد الحدي قد وصل إلي نقطة السواء (مرجحاً بالمخاطرة لكل المنتجين والمدخرين (المستثمرين) .

الإطار العام لبورصات الأوراق المالية : [سوق أولية – سوق ثانوية] يتكون من نوعين :

أولاً : السوق الأولى (أو سوق الإصدار) :

- ويختص هذا السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروع قائم وذلك من خلال زيادة رأسمالها.

ثانياً : السوق الثانوي (أو سوق التداول) :

ويختص هذا السوق بالتعامل في الأوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل ، أى بعد توزيعها سواء مباشرة أو بواسطة أحد المؤسسات المالية المتخصصة يطلق على هذا السوق بالبورصة. والسوق الثانوية تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما :

أ) السوق المنظم (الرسمية) :

ويطلق عليها (بورصة الأوراق المالية) وهى تمثل الهيئة الرسمية التى تتولى التعامل فى الأوراق المالية ويكون لها مكان محدد يتم فيه تداول هذه الأوراق .

ب) السوق غير المنظم :

وهو ما تعرف معاملاته باسم خارج المقصورة . ويطلق عليه أيضاً السوق الموازى أو السوق غير الرسمى ،

- يتم التداول فى السوق الثانوي (بورصة الأوراق المالية) من خلال اتفاق كل من سمسار البورصة للبايع مع قرينه للمشتري على السعر فى إطار ما بحوزة كل سمسار من أوامر وتفويضات بذلك ،

أساليب أتمام عملية التداول :-

- ١- أسلوب التفاوض (المساومة) : حيث يتم الاعلان عن أسعار عرض (بيع) وطلب (شراء) الأوراق موضوع التداول من قبل كل سمسار .
- ٢- أسلوب المزايدة : وقد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة ويتم التزايد على السعر للوصول إلى أحسن عرض للمشتري لتنفيذ الصفقة ويرضى عنه البائع .

التنظيم المالى للبورصة

أنواع الصفقات المالية: هناك نوعان من الصفقات المالية وهى أوامر البيع وأوامر الشراء .

أ- أوامر الشراء :-

تصدر أوامر الشراء في حالة توقع المستثمرون لارتفاع أسعار الأسهم وعندما يقرر المستثمر الوقت المناسب لشراء يصدر أمر شراء يتضمن عدد من المحددات والقيود التى تحكم عملية التنفيذ بواسطة السمسار

٢- أ- أوامر البيع للأوراق المالية المملوكة للمستثمر :

في حالة توقع المستثمر لانخفاض سعر السهم الذى يملكه حالياً قد يقرر التخلص منه بالبيع وللقيام بذلك يقوم المستثمر بإصدار أمر بيع وهناك بعض المحددات التى يجب أن يتضمنها أمر البيع الصادر بواسطة المستثمر .

ب- أوامر البيع للأوراق المالية غير المملوكة :

يعد البيع للأوراق المالية غير المملوكة (البيع على المكشوف) نوع خاص من البيع الذى يواجه العديد من المخاطر حيث يتضمن ذلك بيع لورقة مالية معينة غير مملوكة أصلاً للبايع ولكنها مقترضة ،

حجم الأوامر للصفقات التجارية:

أ- الأوامر على أساس وحدة التعامل أو مضاعفاتها :

يتم التعامل ببوصة الأوراق المالية على أساس عدد وحدات التعامل التي يشملها الأمر .

ب- الأوامر على أساس أجزاء وحدة التعامل (القطاعي) :

إذا كان حجم الأمر يقل عن وحدة التعامل، يعد قطاعي مثل أوامر الشراء .

طرق تحديد السعر لأوامر البيع والشراء : يوجد بديلين :

البديل الأول : إصدار الأمر على أساس أحسن سعر سوقي بالبورصة.

البديل الثاني: قيام المستثمر بتحديد السعر بنفسه وفيما يلي توضيح لكل بديل منها :

أ- أوامر السوق:- يتم تنفيذ أوامر السوق بأقصى سرعة ممكنة وعلى أساس أفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق .

ب- الأوامر محددة السعر : يتغيب هذا النوع من الأوامر على عيب أمر السوق حيث لا يعلم المستثمر بسعر تنفيذ العملية

مقدما في حالة إصدار أمر السوق، أما في حالة الأوامر المحددة السعر يتم وضع حدود لدرجة المخاطرة .

النطاق الزمني لتنفيذ أوامر البيع والشراء ببورصة الأوراق المالية :

أ- الأوامر لمدة يوم واحد : - يستمر الأمر لمدة يوم واحد في التعامل وهو ساري المفعول حتى يتم انتهاء اليوم أو يتم تنفيذه .

ب- الأوامر لمدة أسبوع ومدة شهر :

يظل الأمر الأسبوعي ساري المفعول حتى إغلاق التعامل بالبورصة في نهاية الأسبوع الذي تم فيه إصدار وإدخال الأمر .

ج- الأوامر المفتوحة المدة :

في هذا النوع من الأوامر يظل ساري حتى يتم تنفيذه أو الغاؤه وغالباً ما يشار إليه ساري حتى الإلغاء .

- مظاهر الأوامر مفتوحة المدة :

١ - تواجه الأوامر المفتوحة عدد المخاطر منها تغير الظروف التي تم على أساسها إصدار الأمر

٢ - قد تؤدي بعض المعلومات إلى انخفاض سعر السهم المحدد بالأمر المفتوح للشراء . ٣ - طول الفترة الزمنية لتنفيذ الأمر .

الأطراف الفاعلة بالبورصة

(١) المقرضون أو المستثمرون :

- وتعتبر هي مصدر الأموال المستثمرة في السوق المالي وتشمل الأفراد والمؤسسات (شركات الاستثمار - شركات التأمين

- البنوك... الخ) . التي تزيد دخولها النقدية عن احتياجاتها الاستهلاكية

تقسيم المتعاملين في بورصات الأوراق المالية إلى عدة أنواع على النحو التالي :

أ- المضاربون المحترفون :

وهم الذي يسهّدون من عملياتهم الانتفاع من فروق الأسعار في تحقيق أكبر عائد ممكن في أقل فترة ممكنة،

ويستخدم المضارب المحترف في تخطيطه لعملياته أسلوبين هما :

- المضارب بالمعهد : وذلك في حالة التنبؤ باتجاه السوق نحو الارتفاع إذ يقوم المضارب بالشراء الهامش (العربون)

انتظاراً لارتفاع الأسعار .

- المضاربة بالنزول : وذلك في حالة التنبؤ باتجاه السوق نحو الانخفاض إذ يقوم المضارب ببيع أوراق لا يملكها ويقوم

بعد إتمام العملية وتحقيق الأرباح بتسوية العملية من خلال قيامه بشراء هذه الأوراق بعد تراجع أسعارها،

ب- المتآمرون (المتلاعبون بالأسعار) : - وهم فئة المستثمرين التي تهدف لتحقيق الأرباح من خلال التأثير على اتجاهات

السوق صعوداً وهبوطاً والتحكم في الأسعار السائدة،

ج- المضاربون الهاوى : - والمضارب الهاوى هو ذلك الشخص الذي يستهدف استثمار ما لديه من مدخرات وذلك إلى جانب

عمله الأصلي الذي يشغل معظم وقته وهو مضارب من خارج منظمة الأعمال،

د- المستثمرون داخل منظمة الأعمال : - ويمكن رصد فئتان من المستثمرين :

- **المستثمر الكبير:** وغالباً ما يحتفظ بحصة مناسبة من الأوراق وذلك لإمكان إحكام السيطرة على الشركة وإدارتها .

- **المستثمر الصغير:** وهو يمثل الغالبية العظمى للمستثمرين ومدخراته هي التي تساهم بشكل أساسي في توفير التمويل

اللازم لمنظمات الأعمال في أي مجتمع .

(٢) المقترضون أو مصدروا الأوراق المالية :

– وتتضمن هذه الفئة مجموعة من المؤسسات ومنظمات الأعمال الخاصة والحكومية والتي تصدر بعض الأوراق المالية مثل السندات والأسهم العادية والتمتازة .

(٣) الوسطاء الماليين :

تتعدد أشكال وأنواع الوساطة المالية ما بين مصرفية وغير مصرفية وبين ما يأخذ منها شكل الوساطة التعاقدية أو الوساطة الاستثمارية .

الوسطاء في السوق المالي ثلاثة أنواع هما :

- ١ - سمسرة الأوراق المالية .
- ٢ - تجار الأوراق المالية .
- ٣ - بنوك الاستثمار .

- سمسرة الأوراق المالية :

ويعتبر السمسار وسيط بين المشتري والبائع للأوراق المالية ويؤدي دوره لقاء عمولة يحصل عليها نظير هذه الخدمات، الخدمات التي تقدمها بيوت السمسرة في البورصات العالمية :

- ١ - توفير المعلومات المالية الحديثة عن الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها من خلال تقارير الخبراء والمتخصصين .
- ٢ - النصيحة والمشورة للعملاء فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وقد يصل الأمر إلى حد إدارة محفظة العميل الاستثمارية.
- ٣ - القيام نيابة عن العملاء بأداء العديد من الأنشطة مثل تحصيل الكوبونات وتسجيل اسم المشتري الجديد .
- ٤ - فتح حسابات جارية للعملاء وتقديم تسهيلات ائتمانية لهم لتمويل شراء المزيد من الأوراق المالية .

ب- تجار الأوراق المالية: ويمكن في هذا المجال التمييز بين :

١ - الأنشطة التقليدية: والتي تأخذ شكل التجارة المباشرة في الأوراق المالية باعتبارها أحد السلع حيث يقوم هؤلاء التجار بالاتصال بالبائعين والمشتريين مستهدفين من ذلك بيع وشراء الأوراق المالية لحساب أنفسهم .

٢ - الأنشطة المستحدثة: والتي تأخذ شكل شركات متخصصة في مجالات ترتبط بإصدار وتداول الأوراق المالية مثل :

أ) شركات ترويج وضمن الاكتتاب في الأوراق المالية :

– ويتركز مجال نشاطها في ضمان تلقي الاكتتاب في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات والمنظمات الأخرى،

ب) - شركات رأس المال المخاطر:

– وتقوم هذه الشركات بعدة أنشطة استثمارية تتسم بارتفاع درجة المخاطر والعوائد المتوقعة منها.

ج) شركات توريق الحقوق المالية:

– ويعتبر نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المستحدثة التي يمكن عن طريقها تحويل الحقوق المالية الغير قابلة للتداول والمضمونة بأصول مثل ديون الجهاز المصرفي، إلى منشأة متخصصة ذات غرض خاص .

د - الشركات العاملة في مجال تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو تقوم بزيادة رؤوس أموالها:

ج- بنوك الاستثمار:

– يعد بنك الاستثمار بمثابة بنك متخصص أساساً في التعامل في الأوراق المالية، وهذه البنوك لا تقبل الودائع بهدف إعادة إقراضها كما هو الحال في البنوك التجارية.

نظام التشغيل بالبورصة :

يشترط في السوق المنظمة أن يتم التداول للأوراق المالية المسجلة فيها وذلك داخل صالة التعامل عن طريق الوسطاء المرخص لهم بالعمل فيها (السمسرة وذلك طبقاً لطريقة التداول المتفق عليها .

مكونات نظام التشغيل لبورصة الأوراق المالية يتكون من:

أ - صالة التداول: وهي المكان المخصص للتداول (ويطلق عليها قاعة التداول) "السمسرة"

ب- الوسطاء المرخص لهم بالعمل في البورصة:

وهم السمسرة (مندوبي شركات السمسرة) الذين يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم في بيع أو شراء الأوراق المالية بالبورصة.

ج - طرق التداول بالبورصة: – يتم التوصل إلى سعر تنفيذ الأوراق المالية عن طريق الوسطاء من خلال أحد الطريقتين :

١ - طريقة المفاوضة: – يتم الإعلان عن أسعار العرض (البيع) وأسعار الطلب (الشراء) لكل وسيط، ثم يتم التفاوض بين البائع والمشتري للوصول إلى اتفاق على سعر التنفيذ

٢ - طريقة العزائفة: – وفي ظل هذه الطريقة يتم التزايد على السعر حتى يتم الاتفاق على أحسن عرض للمشتري .

د- الهيئة المشرفة على إدارة البورصة:

– وهي محور نظام التشغيل السليم فهي تقوم على تطبيق قوانين البورصة التي تنظم الأمور المتعلقة بكل من صالة التداول والوسطاء وطرق التداول بالإضافة إلى الآتي:

- (١) الرقابة على السوق الأولى: (٢) وضع متطلبات للإفصاح:
(٣) الرقابة على السوق الثانوي: (٤) تطبيق قوانين التعامل بالبورصة:

النشرة المالية :

– تعمل النشرات المالية على إمداد المستثمرين وكافة الأطراف المتعاملة مع منشأة ما بكافة البيانات الخاصة بالمنشأة والتي توضح حقيقة مركزها المالي ومواردها ، وذلك من خلال القوائم التالية :

- ١- قائمة المركز المالي .
٢- قائمة الدخل .
٣- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
٤- قائمة التدفقات النقدية .

" المتغيرات الاقتصادية وأثرها على أسواق الأوراق المالية "**المتغيرات الاقتصادية وأثرها على أداء الأسواق المالية**

- ١- السياسة النقدية ٢- السياسة المالية ٣- متغيرات البيئة الاقتصادية

ولاً: السياسة النقدية - يجب على المستثمر الأهتمام بالسياسة النقدية للبنك المركزي .

- الأدوات التي تؤثر في كمية المعروض من النقود

- ١- نسبة الاحتياطي . ٢- سعر الخصم . ٣- عمليات السوق المفتوحة .

تأثير السياسة النقدية على أسعار الأوراق المالية :

١- عمليات السوق المفتوحة وما لها من تأثير مباشر على أسعار الفائدة، وأسعار السندات.

٢- تأثير أدوات السياسة النقدية على قدرة المنشأة على كسب الأرباح .

ثانياً: السياسة المالية

أن السياسة المالية للحكومة تستخدم كذلك وعلى غرار السياسة النقدية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية العامة وذلك من خلال : ١- الضرائب ٢- النفقات العامة والمديونية بواسطة الحكومة

متغيرات البيئة الاقتصادية

طبيعة المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار في الأوراق المالية

- ١- أسعار الفائدة . ٢- التضخم . ٣- الإنكماش .
٤- الكساد والركود الاقتصادي . ٥- النمو الاقتصادي .

ولاً: أسعار الفائدة : - مع ارتفاع أسعار الفائدة يتجه المستثمرون لبيع السندات طويلة الأجل ، ووضع الأموال في صناديق

الاستثمار أو غيرها من الأوعية الإستثمارية التي يزيد تدفق دخلها مع ارتفاع أسعار الفائدة .

ثانياً: التضخم: - معناه (ارتفاع المستوى العام للأسعار) ، يعنى توقع حدوث ارتفاع في أسعار الفائدة ويجب على المستثمرين

تجنب الأوراق المالية الحساسة تجاه تغيرات الفائدة ، والسندات طويلة الأجل ،

ثالثاً: الإنكماش : - الإنكماش عكس التضخم ، ويقصد به فترة من الهبوط العام في مستوى الأسعار ،

رابعاً: الكساد والركود الاقتصادي : - يقوم البنك المركزي في فترات الكساد والركود بطرح المزيد من النقود والتوسع

في منح الإئتمان ، وخفض أسعار الفائدة من أجل تشجيع الإستثمار .

خامساً: النمو الاقتصادي : - السياسة النقدية في فترات التوسع يكون الغرض منها منع عودة التضخم ، وأسعار

الفائدة قد تكون مستقرة أو اعلي من الحد الضروري ، وذلك لاستثارة الاقتصاد .

لا إله إلا أنت سبحانك ... أني كنت من الظالمين

كيف تستثمر أموالك بالبورصة

محددات الأهداف الاستثمارية : - هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد الفرد لأهدافه الاستثمارية وهي :

- ١- المرحلة العمرية للفرد وما لها من تأثير على نوعية الأهداف الاستثمارية التي يسعى الفرد لتحقيقها .
- ٢- مستوى دخل الفرد ؛ فأهداف الاستثمار في حالة الدخل المنخفض تختلف عن غيرها في حالة الدخل المتوسط ، أو المرتفع .
- ٣- المستوى الثقافي والتعليمي للفرد ، فالاستثمار في البورصة لم يعد مقصوراً على فئة معينة ،

كيف تكون مستثمراً واعياً : - ليكون الفرد مستثمراً رشيداً وواعياً ؛ فإن عليه إتباع مجموعة من الخطوات وهي :

- ١- معرفة معلومات عن الأنواع المختلفة من أدوات الاستثمار وأيها أكثر ملائمة لإحتياجات المستثمر الراهنة .
- ٢- تحديد الأهداف الاستثمارية بواقعية في ضوء الظروف المحيطة بالفرد ،
- ٣- وضع خطة لكيفية تشكيل محفظة الأوراق المالية الخاصة بالمستثمر .
- ٤- الاستثمار في حدود طاقة الفرد المادية وعدم اللجوء الى الإقتراض من أجل التعامل في البورصة .
- ٥- التعرف على نوعية المخاطر المحيطة بالاستثمار في البورصة
- ٦- العمل على تغيير مكونات محفظة الأوراق المالية الخاصة بالمستثمر من وقت لآخر .
- ٧- الحرص دائماً على تنويع مكونات المحفظة لتفادي مخاطر الإستثمار .
- ٨- معرفة الجوانب القانونية الخاصة بالتعامل في البورصات ،

أنواع المستثمرين بالبورصة : - يمكن تصنيف أنواع المستثمرين بالبورصة وذلك كما يلي :

- ١- **المستثمر التقليدي :** وهو المستثمر الذي يقوم بشراء الأسهم بغرض الاستثمار طويل أو متوسط الأجل ، وهذا المستثمر يهتم بالحصول على عوائد سنوية من الأسهم التي يشتريها ،
 - ٢- **المضاربون :** - يسمى المضاربون بالمستثمرين قصيري الأجل ، ويسعى المستثمر قصير الأجل الى انتهاز فرصة التحركات قصيرة الأجل لسعر أحد الأسهم بالسوق ،
 - ٣- **المستثمرون المحترفون :** يعتبر المستثمرون المحترفون نوعية من المستثمرين المغامرين بدرجة كبيرة وذلك على المدى القصير الى الحد الذي قد يصل الى بيع وشراء الأسهم في ذات اليوم .
- يمتاز المستثمرون المحترفون بعدة صفات وهي :**
- ١- القدرة على التنبؤ بالمخاطر ، والحذر الشديد في التعامل مع الشائعات .
 - ٢- القدرة والكفاءة العالية في إدارة الأموال ، ووضع الخطط المدروسة لذلك .
 - ٣- تجميع المعلومات والقدرة على فهمها وتحليلها ، ومعرفة دلالتها المالية ، والقدرة على فهم لغة السوق .
 - ٤- القدرة على اتخاذ القرار السريع ، والسليم استناداً الى التحليل الدقيق للمعلومات التي يتم جمعها .
 - ٥- القدرة على تجاوز المشاعر السلبية في حالة الخسارة ، والقدرة على التخطيط الذكي السريع لتعويض تلك الخسارة .
 - ٦- الخبرة الكبيرة في التعاملات اليومية بالبورصة . ٧- القدرة على إجراء التحليل الأساسي والفني للأسهم .

إستراتيجيات تنمية المال في البورصة

ويجب على الفرد قبل الإقدام على استثمار أمواله بالبورصة ان يحدد امرين هامين وهما :

- ١- الوضع المالي للفرد .
- ٢- تحديد الأهداف المالية ، والاحتياجات المستقبلية .

ترتكز إستراتيجيات تنمية المال في البورصة على محورين أساسيين وهما :

- ١- إستراتيجيات طويلة الأجل .
- ٢- إستراتيجيات قصيرة الأجل .

١- الإستراتيجيات طويلة الأجل لتنمية المال في البورصة :

-- تعتمد علي الاستثمار في أسهم الدخل وتتسم بالتحفظ والحيطه والحذر .

- ١- إستراتيجية الشراء بغرض الاحتفاظ (تنمية المال بأقل مجهود) .
- ٢- إستراتيجية الاستثمار في الأسهم التي انخفضت أسعارها .
- ٣- إستراتيجية الإستثمار في الأسهم التي انحسرت عنها الأضواء . ٤- إستراتيجية شراء الأسهم القابلة للنمو .
- ٤- إستراتيجية الشراء لأسهم الدخل فقط . ٦- إستراتيجية شراء أسهم الدخل التي تتحول الى النمو .

الإستراتيجيات قصيرة الأجل لتنمية المال فى البورصة

- ١- إستراتيجية الشراء فى أسهم المضاربة .
 - ٢- إستراتيجية تنقية المحفظة من الأسهم الخاسرة .
 - ٣- إستراتيجية الإستثمار فى الأسهم المتوقع تضاعف سعرها .
- إرشادات عامة لمن يرغب فى الإستثمار فى البورصة :**

- ١- تحديد الأهداف الإستثمارية بدقة .
 - ٢- الحذر من الشائعات المغرضة بالبورصة ، والتي قد تؤثر على سلوك المستثمرين .
 - ٣- المتابعة المستمرة لظروف البورصة بصفة خاصة ، والظروف الاقتصادية ومتغيراتها النقدية والمالية بصفة عامة .
 - ٤- الإستعانة بالمتخصصين فى مجال التحليل الفنى ، والتحليل الأساسى وكافة الأمور المتعلقة بالسوق المالى .
 - ٥- أسهم الشركات الصغيرة تتحرك بصورة أسرع من أسهم الشركات الكبيرة صعوداً ، وهبوطاً .
 - ٦- عدم السير عكس اتجاه السوق .
 - ٧- العمل الدائم على تكوين محفظة أوراق مالية تتصف بالتنوع .
 - ٨- يجب أن تكون الخسارة دافعاً للمستثمر للتعرف على أخطائه ، وتجنب تكرارها مستقبلاً .
 - ٩- عند النجاح فى إستراتيجية معينة يجب الإستمرار فيها، والعمل الدائم على تطويرها .
 - ١٠- يفضل الشراء فى حالة اتجاه المؤشر العام للسوق نحو الإرتفاع (السوق الصعودى)
- كيفية إختيار المستثمر للأسهم التى يشتريها :**

- ١- يفضل شراء الأسهم التى تتمتع بزيادة كبيرة فى أرباحها الحالية ، ويفضل تلك التى تحقق ٢٥ ٪ فأكثر .
- ٢- التركيز على الأسهم التى حققت أرباح متزايدة كل عام ، وذلك على مدار السنوات الثلاث الأخيرة .
- ٣- العمل على متابعة الأسهم التى حدث فيها تحسن فى الأرباح عن طريق متابعة المراكز المالية للشركات المصدرة للسهم .
- ٤- البحث عن أسهم الشركات التى تقدم منتجات جديدة ، والتي قامت بتغيير نظام إدارتها الى الأحدث .
- ٥- البحث عن الأسهم التى استقر سعرها لفترة قبل الإنطلاق لتحقق زيادات جديدة فى أسعارها .
- ٦- يجب شراء أقوى الأسهم فى مجموعة صناعية معينة ، او قطاع صناعى معين حتى ولو كان سعرها مرتفعاً .
- ٧- يجب دراسة المؤشرات السعرية وحجم التعاملات لمعرفة مدى قوة او ضعف السوق .
- ٨- إتخاذ المؤشرات المتخصصة التى تساعد على إتخاذ قرارات البيع أو الشراء السليمة .
- ٩- يجب استغلال فرص الإستثمار فى الأسهم التى تتجزأ .

الرافعة المالية :

- لا يستطيع البنك أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال وأحتياطي .

معظم السندات طويلة الأجل :-

- تدر دخل ثابت ومع أرتفاع أسعار الفائدة يتجه المستثمرون لبيعها .

تلتزم الشركات المقيدة بالبورصة :-

- بإعداد ونشر التقارير المالية عن أدائها المالى كل ثلاثة شهور .

بيوت السمسرة :-

- توفر المعلومات عن الأوراق المالية من خلال تقارير الخبراء المتخصصين فى مجال الإستثمار المالى .

من محددات الأهداف الإستثمارية للفرد :- المستوى الثقافى والتعليمى للفرد .

إستراتيجية شراء الأسهم القابلة للنمو :-

- تفضل البورصة هذا النوع من الأسهم لانخفاض سعرها فى البداية .

سلسلة الشريف .. للثوق والريادة أصول .

- أكمل ما يأتي :

- ١- يرتبط الأمر المقترح عادة بالأوامر المحددة بالسعر ويتطلب إصدار الأمر المفتوح أن يكون المستثمر علي دراية بظروف العرض والطلب على اسهم موضوع الأمر .
- ٢- تلعب البورصة دور هام ورئيسي في المجتمعات الحررة اقتصادياً .
- ٣- تتكون المؤسسات التعاقدية من شركات التأمين و صناديق الضمان الاجتماعي وتجمع مواردها على فترات دورية .
- ٤- هناك نوعان من الصفقات المالية هي أوامر الشراء و أوامر البيع
- ٥- هناك عدة مقاييس لقياس فاعلية البورصة أهمها مقاييس السرعة الفائقة التي تتم بها المعاملات و مقاييس الدقة و عدم حدوث الخطأ و مقاييس الفاعلية .
- ٦- تتكون السوق المالية من ثلاث فاعلين رئيسيين هم المقرضون و الوسطاء الماليين و بنوك الإستثمار
- ٧- تعتبر الودائع مكوناً هاماً في الكمية المعروضة من النقود والتي بدورها تؤثر على معدلات التضخم ومن هنا تقوم البنوك بدورها في التأثير على السياسة النقدية .
- ٨- مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن الحاجة السريعة الى النقدية
- ٩- مخاطر السوق هي التي تؤثر على قيمة الاصول و الخصوم الناتجة من التغيرات في كل من اسعار الفائدة و اسعار الصرف و اسعار الأصول الأخرى .
- ١٠- لقيام أسواق الأوراق المالية يتطلب شرطين أساسين هما توافر الملكية الخاصة و ضمان حرية التصرف
- ١١- ترجع الوساطة المالية في عمليات البيع والشراء للأوراق المالية إلى أوامر البيع و أوامر الشراء
- ١٢- تصدر أوامر الشراء في حالة توقع المستثمرون لارتفاع أسعار الأسهم اما في حالة توقع المستثمر لانخفاض سعر الأسهم فقد يقرر التخلص منه بالبيع
- ١٣- عند تحديد السعر الذي يرغب المستثمر في البيع او الشراء على اساسه يواجه بديلين :
- إصدار الاوامر على اساس احسن سعر سوقى بالبورصة و قيام المستثمر بتحديد السعر بنفسه
- ١٤- مخاطر التكنولوجي هي التي تنتج من عدم تحقيق التكنولوجي المستخدم
- ١٥- مخاطر الائتمان هي التي تعذر الحصول كلياً او جزئياً على التدفقات النقدية
- ١٦- يقصد بعمليات السوق المفتوحة شراء أو بيع الاوراق المالية و الحكومية بواسطة البنك المركزي
- ١٧- تتمثل الوساطة المالية في السوق في الانواع الاتية السمسار و تاجر الازون المالية و بنوك الاستثمار .
- ١٨- يختص السوق الاولى بالتعامل في الإصدارات الجديدة
- ١٩- تعتبر الضرائب من ادوات السياسة المالية للتأثير على بورصة ا.مالية
- ٢٠- تتكون المؤسسات التعاقدية من شركات التأمين و صناديق الضمان الاجتماعي وتجمع مواردها على فترات دورية



الشريف

مع أطيب الأمنيات بالنجاح والتفوق الدائم